الفصل الثالث

الإستهلاك

المبحث الأول
الإستهلاك الخاص
وتخطيطه

يمثل الانفاق الاستهلاكي الخاص ، الاتفاق النهائي للقطاع العائلي والمؤسسات الخاصة التي لا تستهدف الربح ،تخدم القطاع العائلي على سلع الاستهلاك الجاري ، والخدمات مستبعداً فيها صافي مبيعاتهم التي يستعملها الافراد .

ويقصد بالانفاق على الاستهلاك الجاري ، مشتريات هذا القطاع من جميع أنواع السلع ما عدا المشتريات من الاراضي والابنية ، ويشمل هذا الانفاق مشتريات الاسر، والافراد المقيمين ، أي أن مشتريات الاسر والافراد المقيمين خارج بعد أقامتهم تدخل ضمن هذا المفهوم ، ويستبعد ايضاً مصروفات غير المقيمين من الزائرين والسواح .

وهناك عدة طرق يمكن تقدير الانفاق لهذا القطاع بواسطتها على السلع وهي :-

أ- طريقة تدفق السلع

تقوم هذه الطريقة على أساس تتبع الانتاج المحلي والاستيراد .

مجموع الانتاج المحلي من السلع + الاستيرادات من السلع – السلع المصدرة أو المعاد تصديرها – السلع الرأسمالية الداخلة في تكوين رأس المال – الزيادة في المخزون من السلع لدى المقيمين وتجارة الجملة والمفرد .

ب – طريقة مبيعات المفرد

ج- طريقة بحوث ميزانية الاسرة / طريقة تقدير الانفاق الاستهلاكي على السلع . ويتناول التطور الاستهلاكي القيمي ، والتطور الاستهلاكي السلعي المقداري .

د- واذا كان التخطيط الاستهلاكي يضمن في درجة الاولى الاساس على تحديد حجم لمعروض من السلع ورسم السياسات الاجرية والسعرية المناسبة ، ولكن تخطيط الاستهلاك العائلي في السنوات الاخيرة للمواد الاساسية والضرورية والغذائية أصبح في الدرجة الاساس يعتمد على منشئات القطاع الاشتراكي التي كانت تجمع مجموع خططه ومؤشراته من خلال تخطيط مبيعات المفرد والجملة ، رغم ان مبيعات المفرد لاتضمن الاستهلاك الذاتي ، وخاصة في الريف .

أما لكي نصل الى تخطيط الاستهلاك النهائي ككل فيجب ان نضيف الى ذلك الاستهلاك الجماعي وهو يتمثل في أحتياجات أجهزة القطاع الحكومي (المستشفيات ، المدارس ..... الخ) من السلع الاستهلاكية .

وتقوم الاجهزة التخطيطية بتقدير الناتج اليومي الاجمالي ثم الصافي وكذلك الدخل القومي وللدخل الخاص الذي يمثل جملة دخول القطاع العائلي وفي نهاية الدخل الخاص القابل للتصرف فيه والذي يمثل قيمة الاموال المتاحة لدى المواطنين للانفاق على السلع الاستهلاكية ومثل هذه التقديرات لازمة لتخطيط الاستهلاك[1] .

- تتطلب خطة الاستهلاك كذلك تخطيط هيكل المبيعات .

[1] حسن علي / أبعاد وتخطيط الاستهلاك

مجلة الاقتصاد / السنة الثامن العدد 58 / كانون الثاني / 1978

تطور الاستهلاك العام والخاص

1971 – 1984 (أسعار جارية) مليون دينار

السنة	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الحكومي	مجموع الاستهلاك العام في القطر
1970	615.0	268.9	882.9
1971	642.9	321.9	964.8
1972	632.0	374.9	970.7
1973	509.7	425.4	935.1
1974	697.4	782.8	1480.2
1975	1440.2	789.0	2229.2
1976	1784.7	1157.1	2941.8
1977	2574.9	1074.4	3648.6
1978	2628.9	1384.1	4013.0
1979	2971.8	1646.3	4681.1
1980	2601.9	2390.4	5992.2
1981	4156.2	3282.0	7438.2
1982	6025.6	4715.1	10750.7
1983	6848.9	5471.2	12320.1
1984	7815.1	4788.1	12603.3

وزارة التخطيط – هيئة التخطيط الاقتصادي

تطور توزيع الدخول في ظل الحسابات الاقتصادية الاجتماعية في العراق تشرين الثاني 1988 .

نسبة الاستهلاك الخاص للناتج المحلي 6ر22%

% 30

نسبة الاستهلاك العام للناتج المحلي 6ر16 %

% 20

وتحديد حجم الاستهلاك من السلع والمجموعات السلعية الرئيسية على مستوى كل سلعة وكل مجموعة سلعية بين حجم المعروض وبين الطلب المقدر وبذلك تتم الموازنة بين الطلب المقدر والعرض .

واهم ما يجب على الخطة أن توفره وترسمه هو تنظيم العلاقة بيم الوحدات الانتاجية والوحدات التسويقية لضمان عمليات التوازن .

ويمكن أيجاز المؤشرات الاساسية والمتغيرات الاساسية التي توثر على تقدير حجم الطلب ما ياتي :-

أ- تطور وتوزيع المداخيل ، والقوة الشرائية المتاحة للمستهلكين .

ب-تفاوت المداخيل ، يؤثر في انماط الاستهلاك وحجمه تأثيرات بالغة ، وخاصة في مجال هيكل الطلب وتوزيعه على السلع الاساسية الضرورية والكمالية .

ج- التغيرات في النوعيات والاحتياجات ، والتغيرات في السلع الاستهلاكية ، وأنماط الاستهلاك الغذائية وغير الغذائية ، يحدد البدائل ونوعية السلع المنتجة والمستوردة .

د- المتغيرات في حجم نمو السكان ، والمتغيرات السكانية على عموم القطر .

هـ – الاسعار وتأثيراتها بالانخفاض والارتفاع ، وخاصة السلع المستوردة ، والبدائل لكل سلعة من ناحية النوعية والسعر .

و – العادات والانماط الاستهلاكية السائدة والفروقات بين انماط الاستهلاك حسب المصروفات ، وحسب توزعهم على المناطق الحضرية والريفية .

ز- المتغيرات الاساسية في الخطط التنموية وخاصة منها المتغيرات الاقتصادية أضافة الى المتغيرات الاجتماعية وكل ذلك ينصب على تغير جذري او رمزي في أبعاده وتخطيط الاستهلاك فمن المعروف أقتصادياً بأن :-

((الاستثمار + الاستهلاك + التصدير)) يساوي الطلب الاجمالي

وأن ((الانتاج + الاستيراد)) يساوي العرض الاجمالي

فلذلك أن الخطوط العامة لاستراتيجية التنمية القومية في القطر الاقتصادية والاجتماعيـة تتضمن منهاجاً مفصلاً للانتاج والاستهلاك والعمالة والدخل والاسعار .

اذ أن هناك صلة وثيقة بين خطة الاستهلاك وبين خطة الاجور والاسعار .

أي تحليل مؤشرات العلاقة بين المبيعات والدخل والمبيعات والاسعار ، وبين المبيعات والدخل والاسعار في أن واحد .

ان مسألة تقدير الطلب على على السلع وخاصة الاساسية والضرورية والغذائية فيها مسأله مهمة وحساسة وحيوية ومن هذا المنطلق يجب أن يولي القطاع العام ومنشأته الانتاجية والتسويقية .

أضافة الى اجهزة التخطيط المركزي أهمية قصوى لان أي أخلال في الموازنة سيعرض السوق الى أخطار كبيرة وأختلالات خطرة ، خاصة وما زال السوق العراقي يعتمد على التخطيط الشمولي ، وما زال للقطاع العام والاشتراكي دور أساس ، رغم أن السوق العراقية أخذت بالميل نحو ميكانيكية السوق التجارية وخاصة في المرحلة ما بعد 1991 .

من هنا نجد أن الشعوب الغنية والتي دخلها القومي عالي يكون ميلها الحدي للاستهلاك واطئاً ((الميل الحدي للاستهلاك يقصد به تغيير حجم الاستهلاك لتغيير بحجم الدخل ويكون هذا الميل عالياً عندما يكون دخل الفرد قليلاً والعكس صحيح))، يبين ميلها الحدي للادخار عالياً لذا يتركم عندها رؤوس الاموال ويتحدد دخلها القومي .

بينما نجد الشعوب الفقيرة وهي البلدن النامية يكون دخلها القومي قليلاً فيرتفع ميلها الحدي للاستهلاك وتلتهم شعوبها كل الايرادات الحاصلة نتيجة للتنمية في الدخل القومي وتبقى تدور فيه ويسمى بحلقة التخلف والفقر[2] .

ونتيجة لتزايد الدخل والتطورات الاقتصادية في رفع القوى الشرائية في القطر خاصة بعد منتصف السبعينات خلف الاتجاه البذخي والاستهلاكي وتطور رأس المال الخاص عملاً بشكل سريع على رفع وتائر زيادة حجم الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات ، وتطورت الاستيرادات باتجاه كبير من السلع الكمالية وشبه الكمالية ،وأندفع أصحاب الدخول العالية ورؤوس الاموال عن اقتناء السلع وخاصة الكمالية بدلاً من أت تكون زيادة الدخول سبباً في زيادة الادخارات ، والاسباب كثيرة لتبرير هذه الاندفاعات الاستهلاكية ،لخلو السوق العراقية لكثير من الفقرات الاساسية في السابق من جهة وخلوها كلياً من السلع الكمالية وشبه الكمالية مع أرتفاع عالي بنسب الدخول والتحديدات السعرية التي أنتهجتها الدولة في الكثير من السلع الزراعية والصناعية وحتى الكمالية منها محلية ومستوردة أضافة الى سياسته وبحجم بعض السلع الاساسية وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل في فصول قادمة ..

وخلاصة القول أن تخطيط الاستهلاك يغير معرفة الاستهلاك العائلي وتحليل الدراسات التي تتعلق بميزانية الاسرة والمرونات الداخلية ومرونة الطلب على مختلف السلع ونوعها .

وأننا سنستعرض البيانات المتوفرة لاغراض تقدير الطلب عن طريق بيانات ميزانية الاسرة التي وفرها الجهاز المركزي للاحصاء ، كذلك سنعتمد في الفصول اللاحقة على بيانات المبيعات الفعلية و المخططية والموازين السلعية التي تعدها المنشأت الاقتصادية التسويقية والانتاجية ، لان العلاقة وثيقة وديناميكية بين خطة الاستهلاك من ناحية وبين كل من خطط الانتاج والاستثمار وخطة التجارة الخارجية أضافة الى سياسات الاجور والاسعار ، وذلك لارتباط حجم توزيع الدخل القومي بمستوى دخل افرد والدخل العائلي .

---

[2] فاهم كامل الصحاف / عقدة الاستهلاك
مجلة الاقتصاد / العدد 85 / 1978

لذلك تعتبر مرونات السلع مؤشر أساسي لمعرفة أتجاهات الطلب وتوجد أنواع عديدة للمرونة تختلف مسمياتها تبعاً للمتغيرات الداخلة في معادلة أحتسابها وأهمها :-

1-مرونة الطلب الخلية

2-مرونة الطلب السعرية

3-مرونة الطلب التبادلية

وكذلك الطرق الرياضية لتقدير المرونة :-

1.النموذج الخطي

2.النموذج اللوغارتيمي

3.النموذج النصف اللوغارتيمي

ونيجة لدراسات تقدير الميل الحدي للاستهلاك ، والمرونة الانفاقية والمؤشرات الاحصائية بعد عام 1980 ، ان المرونة الانفاقية ظهرت مساوية للواحد الصحيح ، أي ان زيادة الدخل الحقيقي للفرد العراقي بنسبة 1% يتبعها زيادة في متوسط الانفاق للفرد تقترب من نسبة زيادة الدخل ، أي أن وتيرة النمو لاستهلاك الفرد تقترب من وتيرة النمو في الدخل الحقيقي للفرد ، وكذلك عملت الدولة في اتجاه تخفيض الميل الحدي للاستهلاك وترشيد الاستهلاك ، وضغط النفقات .

في مقدمة أهداف عملية التنمية هو تحقيق المزيد من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي . تتم من خلال عوامل ومتغيرات متعددة أحدهما متغير الاستهلاك وكانت خطة الدولة تعتمد الاسس الاتية :-

1- الربط بين تخطيط الاستهلاك ومتطلبات التنمية

2- الربط بين تخطيط الاستهلاك وعمليات الانتاج

3- الربط بين الاستهلاك والتراكم من خلال توزيع الدخل بين الاستهلاك والتراكم بحيث تكون العلاقة بينهما لصالح التراكم في أقتصاد التنمية وفي وقت الحزب على وجه الخصوص . وهنا تعطى اهمية خاصة باعطاء الاولوليات لتكاليف الدفاع الوطني ومتطلبات الحرب العراقية الايرانية .

4- تخطيط الاستهلاك باتجاه أشباع معظم حاجات المستهلك العراقي . لتحقيق مستوى من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .

لقد بين كيتز أن المستهلك يزيد أستهلاكة كلما زاد دخله ولكن بنسب أقل من زيادة دخله (YT) F =CT

حيث CT تمثل الاستهلاك في النسبة T

YT يمثل الدخل الدخل في السنة T

ويتاثر خط انفاق المستهلك نتيجة لانفاقة السابق حيث ينبغي التفريق بين الميل الحدي للاستهلاك (MBC) فـي المبدا القصـير والمدى الطويل ((البعيد)) وعليه فأن العلاقة ستكون :-

CT= F (YT.CT-1

CT-1 تمثل الانفاق للفترة (T-1)

وبما أن مقياس متوسط دخل الفرد الحقيقي هو الذي يعطي مؤشرات اكثر دقة من مقياس متوسط دخل الفرد بالاسعار الجارية[3] .

ورغم ماحصل من أرتفاع في معدلات الاسعار العام ابرزها تطور الطلب الكلي وتضخم كلفة الانتاج في ظلعملية التنمية الانفجارية ، وخاصة بعد عام 1973 .

أن نتيجة هذا التطور المتزايد في دخا الفرد النقدي أو الحقيقي أثر بشكل كبير جداً على تطور أستهلاك الفرد ، وقد حصل تزايد الطلب الاستهلاكي الفردي للتطور الحاصل في الدخل .

أن تطور في مقياس الاسعار للمستهلك خلال الفترة (1965 – 1981) أتسم بالارتفاع المتزايد نسبياً أبتداءً من عام 1966 الى عـام 1973 .

---

[3] الاقتصادي / تخطيط الاستهلاك الخاص في العراق قبل الحرب وخلالها تموز 1986 العدد الاول

عدنان مناتي صالح

د. أموري هادي كاظم

الا أن هذا الارتفاع أخذ يتزايد بنسب عالية منذ عام 1973 وبعد عام 1980 ، وفي زمن الحرب . فأن هذه المعدلات أستمرت في الصعود وبنسب تكاد تكون متقاربة مع النسب الزيادات في القياس العام للاسعار منذ عام 1973 .

وسبب أرتفاع الفوائض النقدية المتأتية عن انتاج النفط وتصديره ، فقد مالت حصة الاستهلاك في الدخل القومي نحو الانخفاض ، برغم الارتفاع الكبير في الارقام المطلقة للاستهلاك الجاري العام والخاص .

وعلى ذلك فقد كان الارتفاع في أرقام الاستثمار عالياً سواء في الارقام المطلقة أو النسبية الى اجمالي الدخل .

وبطبيعة الحال لعدد السكان ونوعيته اثر كبير في تطور حجم الاستهلاك الخاص وكذلك الهجرة من الريف الى المدينة .

ولهذا فأن تخطيط الاستهلاك لايرتبط بعوامل أقتصادية واجتماعية فحسب ، وأنما بالسياسة العامة للدولة ، سيما وان تخطيط الاستهلاك يختلف عن تخطيط الانتاج والاستثمار ، لان الطلب الاستهلاكي لايرتبط بعوامل كمية يمكن قياسها فحسب ، وأنما بعوامل سلوكية من الصعب قياسها وتحديد اتجاهات حركتها .

ومن تحليل المؤشرات والاحصاءات الرسمية نجد أثر في دليل على ضعف التنسيق وعدم التوازن بين التطور الاقتصادي في القطر والمستوى المعاشي والى ظهور أختلالات كبيرة ، وفجوة واسعة بين انتاج السلع والخدمات ، وأشباع الحاجات الاجتماعية كان محدوداً في كثير من الاحيان والظروف وخلق في فترات عديدة أختناقات ومشاكل تسويقية كبيرة وخطيرة .

أذا ان عمليات التنمية ، والخلل في توازنها أن كان في التخطيط ، أو التنفيذ ، حيث أن نتائجها النهاية وحصيلتها العملية لم ترفع بشكل حاسم في تقدم مستوى الانتاج ، وتحسين وتطوبر ورفع وتائر الانتاجية .

لقد شهد الانفاق العام تصاعداً مستمراً نظراً لاتساع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية التي مارستها أجهزة الدولة حيث ارتفع معدل نمو سنوي مركب قدره 28.6 % سنوياً ويعود هذا الاتساع في الانفاق الجاري أساساً الى اطلاق القيود المفروضة على الصرف وقد نجم عن ذلك كله أرتفاع المعروض النقدي في السوق العراقية بوتائر سريعة لم يستطع العرض السلعي عن امتصاصه .

لقد نجم عن هذا الاتساع السريع في الانفاق الحكومي وزيادة عرض النقد ، أختلال عدد من التوازنات التي يفترض قياسها في الاقتصاد .

لقد أظهرت بيانات المتابعة لتطور المؤشرات الرئيسية للاقتصاد خلال فترة السبيعنات أن المعدل النمو الناتج المحلي الاجمالي كان 12.9 % سنوياً .

وهو معدل لايستطيع مواكبة معدل نحو الانفاقين العام والخاص في القطر .

وقد أدى عدم التنساق هذا الى أرتفاع حجم الطلب بوتائر فاقت الزيادة في المعروض السلعي والخدمي المحلي . أضافة الى عدم تصاعد الاستيراد ((خاصة بعد عام 1983)) بوتائر تتناسب مع النمو الحاصل في حجم الطلب والتغير في انماطه ، الامر الذي أدى الى ارتفاع حاد في الرقم القياسي العام للاسعار .

ولقد عانت التجارة السلعية الخارجية في زمن الحرب من تحديد منافذ الاستيراد نتيجة لتوقف موانىء القطر في الخليج وانخفاض مردودات العراق من العملات الصعبة ، وأعطاء الاولوية المطلقة لاستيراد السلع التي تخدم المجهود الحربي، على حساب أستيرادات القطر الاخرى .

وهذه التطورات السياسية والاقتصادية انعكست على التجارة الداخلية ((التداول السلعي المحلي)) على شكل أرتفاع في الاسعار وفجوة واضحى بين العرض والطلب لان امكانات السيطرة على العرض كانت اكبر من امكانات توجيه الطلب .

وكذلك حدثت أختناقات عديدة في التسويق والانتاج ولم تحلها عدة معالجات أقتصادية ومنها سياسة الاستيراد بدون تحويل خارجي ، وسياسة المقايضة وسياسة الاستيراد بالدفع الاجل ، أو الحصول على القروض والتسهيلات التجارية لمدة قصيرة الاجل في كثير من الاحيان .

وسنترك ذلك للتنويه عنه بتفصيل اكثر بفصول أخرى في هذا الكتاب[4] .

لذلك أستهدفت الخطط العامة ترشيد وتكييف الاستهلاك ، والضغط على النفقات ، وأجراء عمليات وسياسات متعددة لتوجيه الانفاق الاستهلاكي العائلي ولتحقيق الاغراض الاتية في الجانب الاستهلاكي :-

أ- الوصول الى التوازن الممكن في المعروض السلعي والطلب المحلي عليه ، وتحوير انماط الاستهلاك السائدة وتكييفها وفق منظور يأخذ ظروف الحرب بالاعتبار .

ب- تقليص الطلب على السلع المستوردة لتخفيض الضغوط على الموجودات الاجنبية .

ج - توفير فائض من الاستهلاك لغرض توسيع الادخار ومن ثم الاستثمارالخاص . وفي مراجعة حول نمو متوسط الدخل النقدي للفرد بالاسعار الجارية خلال فترة السبيعينات ظهر بأنه 5. 23 % في حين أرتفع الانفاق الاستهلاكي الخاص بمعدل سنوي مقداره 1. 21 % وهو معدل نمو يفوق الزيادة السنوية في الاسعار البالغة 2. 9% خلال تلك الفترة وهو الامر الذي يعني زيادة حقيقية في الاستهلاك الخاص أضافة الى توسيع الخدمات المتعدلة والمجانية في التعليم والصحة ، أو تقديمها بأسعار رمزية، مما يشير الى زيادة واسعة في حجم الاستهلاك العائلي .

ان توجه الانفاق نحو أبواب جديدة ، فسح المجال للدخل النقدي من الاتجاه بشكل واسع نحو السلع الاستهلاكية كما ساهم في أشتداد الانفاق الاستهلاكي في القطر وعدم تعود الفرد على التعمل مع القنوات الادخارية .

وفي ظروف الحر أشتدت الدعوة نحو تكييف الاستهلاك الخاص ، والضغط عليه بما يعرف بترشيد الاستهلاك لغرض توفير فائض أكبر للاستهلاك الحربي .

---

[4] وزارة التخطيط ((الاعتبارات الاساسية في دالة العلاقة بين مستوى التشغيل واتجاهات الانتاج في الاقتصاد العراقي)) 1970- 1981 جدول رقم 19

واذا اخذنا بنظر الاعتبار أن الاجور المتأتية عن الاجوروالرواتب تشكل 45%من الدخول المتولدة في الاقتصاد العراقي ، فأن اجراءات المخطط الاقتصادي ينبغي أن يتوجه نحو تقليص الانفاق من بقية الدخول .

وبدت طروحات في توزيع السلع الاساسية عن الطريق الحصص لضمان عدم التبذير في أستهلاكها ووصولها الى كافة جهات الطلب عليها .

كما وأتخذتالجهات التخطيطية والرسمية الاجراءات الاتية اعتباراً من عام 1984 .

أ–توجيه الاستيرادات نحو السلع الاساسية على حساب السلع الكمالية وغير الضرورية وفق سلم مدروس للاولويات .

ب– الحد من تفاوت الدخول عن طريق الضرائب المباشرةعليها تقليص طلبها الاستهلاكي .

جـ – تخفيض الانفاق الحكومي لمنع تولد دخول جديدة عالية التركيز على القطاعات التي تخدم الصناعات الاستراتيجية وخصوصاً العسكرية منها والتي تخدم المجهود الحربي ومتعلقاته .

د– أتباع الاسلوب النمو غير المتساوي للقطاعات الاقتصادية وفق معطيات ظروف الحرب وللحاجات المستقبلية [5] هنالك تناقص يحصل ما بين أقتصاد التنمية وأقتصاد الحرب .

في حين يتعرض أقتصاد التنمية تعئبة الفائض الاقتصادي وتوجيهه بالشكل الذي يضمن أحداث التراكم الرأسمالي الضروري للانتاج ، فان اقتصاد الحرب يتوخى تعبئة القوى الانتاجية والموارد المادية والموارد البشرية ، بأفضل علاقة ما بين الاستهلاك والتراكم الراسمالي لصالح الاستهلاك الحربي ومتعلقاته .

---

[5] أتجاهات التنمية أثناء وبعد الحرب في العراق

وزارة التخطيط / المصدر القومي للتخطيط – خطة بحوث الوزارة

دراسة رقم 87 – كانون 1984

فتطلب ظروف الحر بتخفيض الطلب الاستهلاكي العام والعائلي وكذلك الطلب الاستثماري لغرض توفير فائض أخر لمواجهة الطلب الحربي في ظل ظروف ميل الدخل القومي نحو الانخفاض ويلاحظ أن هذه الحالة قد تحققت منذ عام 1982 ، مع بدء أجراءات ترشيد الانفاق التي أتخذت منذ بداية ميزانية عام 1983 .

تطور متوسط دخل الفرد بالاسعار الجارية والرقم القياسي لاسعار المستهلك ومتوسط دخل الفرد الحقيقي في العراق للفترة 1965 - 1981

السنة	متوسط دخل الفرد الحقيقي بالدينار (3)	الرقم القياسي وأسعار المستهلك ونسبة الاساس 100 % (2)	متوسط دخل الفرد بالاسعار الجارية بالدينار (1)
1965	86.6	98.3	85.1
1966	89.8	100.3	90.1
1967	86.5	103.6	89.1
1968	91.5	105.9	96.9
1969	87.9	111.9	98.4
1970	89.0	116.8	103.9
1971	91.7	121.0	110.9
1972	91.0	127.3	115.8
1973	101.6	133.5	135.6
1974	192.9	142.6	278.9
1975	337,2	158.2	213.2
1976	387.2	174.6	221.8
1977	452.4	188.1	240.5
1978	538.2	193.3	278.4
1979	779.6	210.4	370.5
1980	998.0	224.3	444.9
1981	1157.4	234.2	494.2

(*) المصدر العمودين (1) و (2) جمعت من :

1- عدنان مناتي صالح :- تقديردوال الطلب وتوقعاته لبعض السلع الاستهلاكية في العراق للفترة1980 – 1985 رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية . تشرين الثاني عام 1979
2- عبد الكريم حنش حسين البديري / العوامل المحددة للاستهلاك في الاقتصاد العراقي . رسالة ماجستير – كليةالادارة والاقتصاد – جامعة بغداد عام 1984
3- عدنان مناتي صالح و دكتور أموري هادي كاظم :- تخطيط الاستهلاك الخاص في العراق قبل الحرب وخلالها / مجلة الاقتصادي / السنة السابعة والعشرون تموز1986 .

تطور الانفاق الاستهلاكي الخاص و عدد السكان ومتوسط الانفاق الاستهلاكي للفرد في العراق للفترة 1965 – 1981

السنة	الإنفاق الاستهلاكي الخاص (1)	عدد السكان مليون نسمة (2)	متوسط الانفاق الاستهلاكي للفرد - دينار (3)
1965	449.4	8.047	55.847
1966	491.9	8.308	59.208
1967	491.7	8.580	57.308
1968	543.3	8.860	61.320
1969	565.1	9.149	61.766
1970	609.9	9.440	64.608
1971	657.4	9.750	67.426
1972	556.7	10.074	55.261
1973	727.5	10.413	69.865
1974	1348.5	10.765	125.267
1975	1440.2	11.124	129.468
1976	1819.0	11.505	158.105
1977	2574.2	12.0	214.517
1978	2628.9	12.369	212.067
1979	2971.8	12.804	232.099
1980	3066.1	13.225	269.648
1981	4277.9	13.648	313.445

(*) عدنان مناتي صالح / الدكتور أموري هادي كاظم

مخطط الاستهلاك الخاص في العراق / مجلة الاقتصادي – العدد الاول تموز / 1987

تطور متوسط دخل الفرد الحقيقي ومتوسط الانفاق الاستهلاكي للفرد في العراق للفترة 1965 – 1981

السنة	متوسط دخل الفرد الحقيقي دينار	%	متوسط الانفاق الاستهلاكي للفرد دينار	%
1965	86.6	%100	55.847	%100
1966	89.8	%104	59.207	%106
1967	86.5	%100	57.308	%103
1968	91.5	%106	61.320	%110
1969	87.9	%102	61.766	%111
1970	89.0	%103	64.608	%116
1971	91.7	%106	67.426	%121
1972	91.0	%105	55.261	%99
1973	101.6	%117	69.865	%125
1974	192.9	%223	125.267	%224
1975	213.2	%246	129.468	%232
1976	221.8	%256	158.105	%283
1977	240.5	%278	214.517	%384
1978	278.4	%321	212.076	%380
1979	370.5	%428	232.099	%416
1980	444.9	%514	269.648	%483
1981	494.2	%571	313.445	%561

عدنان مناتي صالح / الدكتور أموري هادي كاظم

مخطط الاستهلاك الخاص في العراق / مجلة الاقتصادي – العدد الاول تموز / 1987

المبحث الثاني

الإستهلاك الكمي

ذكرنا أن البيانات والمؤشرات التي تتطلبها عمليات تخطيط الاستهلاك ، وتقدير الطلب السنوي على السلع لكل سلعة وبشكل عام يتحدد بعدة عوامل ويرتبط بعدة شروط وحاولنا أن نتابع ذلك في الفصل السابق .

ولكن في هذا الفصل سنقدر ونحدد كميات الاستهلاك لبعض السلع الاساسية ، ومحاولة أعطاء فكرة على تطور أستهلاكها خلال فترة زمنية لاعطاء فكرة عن نسبة التطور في هذه السلعة ومحاولة تحديد كمية أستهلاك هذه السلعة لاقرب سنة ، وسنعتمد في ذلك على مجلة أحصائيات من الجهاز المركزي للاحصاء ومن بعض الدراسات والبحوث ، واهمها مؤشرات المؤسسات التسويقية في القطاع العام والمختلط وخاصة منهامؤسسات وزارة التجارة ومنشأتهاوسنتعمد أيضاً على مؤشرات المبيعات لهذه الشركات التجارية لانها كانت المصدر الوحيد لتوريد هذه السلع خاصة المستورد منها فكانت مطالبة لاعداد موازين سلعية لكل سلعة .

فكانت مؤشراتها دقيقةوتعتمد على مقارنة المبيعات الفعلية للسنوات السابقة ومقدار أشباع الطلب من خلال التوريدات المحلية والاستيرادية .

وذلك من خلال دراسة عوامل المتغيرات التي تؤثر على كل سلعة ولقد ذكرنا بعضها في الفصل السابق .

التطور السلعي المقداري يعطي فكرة أساسية عن علاقة الانتاج الوطني بالاستيراد أو علاقة الانتاج بالتجارة والتسويق ، وسنتناول في بعض السلع المؤشرات المالية على مجمل الطرق ولفترة زمنية لكل السلعة .

وسوف لانتناول لكل سلعة ، تطورالاستهلاك لهذه السلعة لان ذلك سيتطلب مجلدات تفصيلية ،لذلك سنحاول أن ناخذ مقادير الاستهلاك لسلع معينة في

أخرسنة ممكنة مع محاولة أعطاء فترة أولية عن تطور أستهلاكها أن لاعطاء صورة أن أمكن لاعطاء صورة عن ذلك أو عن المتوسط الاستهلاكي لتلك السلعة .

فهي مؤشرات عن تقديرات حجم الطلب على بعض المواد ، وسنأخذ بالذات سلع ومواد غذائية أساسية ومواد أستهلاكية أساسية مهمة من التي تعتب ضرورية للمواطن العراقي في كل وقت وكل ظرف .

أن حاجة المواطن وحاجة السوق الداخلية فسلعة ما تعتمد بالتأكيد على التخطيط العلمي المبني على المعلومات والبيانات والمؤشرات المتوفرة عن الدخل والاستهلاك والبدائل والانتاج والاستيراد ، ومرونة الطلب أضافة الى المؤشرات والعوامل التي حاولنا أيضاحها في الفصل السابق .

وفي جانب الاستهلاك سنأخذ بنظر الاعتبار ومن خلال المبيعات الكلية ، كل من الاستهلاك الحكومي ، والاستهلاك العام النهائي ، ومخزون اخر المدة المدور ، دون النظر الى الخزين الاحتياطي والاستراتيجي ،أذ أن ذلك سيؤثر عليّ في تقدير الاستهلاك بشكل دقيق وصحيح ، للمتغيرات الحاصلة في سياسات الخزين الاحتياطي والاستراتيجي .

الحبوب

((الآف الاطنان))

السنة	مبيعات الحنطة	مبيعات الشعير	مبيعات الرز
1976	1311	53	223
1977	1507	120	257
1978	1679	105	302
1979	1934	229	342
1980	2032	302	383
1981	1866	348	388
1982	2206	401	466
1983	2344	376	493
1984	2331	483	475
1985	2560	548	505
1986	2786	679	552
1987	3001	683	569
1988	3071	720	590

متوسط حصة الفرد اليومية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون

لسـنة 1988

ومتوسط الفترة للسنوات 1979 – 1988

السعرات				البروتين غرام			الدهون غرام		
السنة	المصادرالنباتية عدد	المصادر الحيوانية عدد	المجموع عدد	النباتي غم	الحيواني غم	المجموع عدد	النباتي غم	الحيواني غم	المجموع
1988	3338	243	3581	84.2	17.4	101.6	53.4	16.2	69.6
متوسط الفترة 88/79	2932.1	255.4	3188.9	72.76	17.63	90.329	46.01	17.3	63.3

المجموعة الاحصائية السنوية 1990

يتحدد مدى أشباع حاجة معينة بمعادلتين حجم ما يستهلك من وحدات الناتج المشبع للحاجة ونمو الاستهلاك الذي يتحدد بدورة بالكيفية التي تتولد بها مكونات مايلزم للاشباع والتي تتطلب نوعاً من التوازن فيها والكيفية التي تتم فيها الاستعمال الفعلي لهذه المكونات،ويتم قياس مدى الاشباع كمياً وفقاً لمعايير تتحدد بعوامل طبيعية ((فيسيولجية ومناخية)) واجتماعية ، فبالنسبة للغذاء يقاس مدى الاشباع أبتداءً من مستوى قياس يمثل الحد الادنى اللازم بيولوجياً لابقاء الشخص على قيد الحياة متمتعاً بقدرات معقولة لممارسة النشاط اليومي وهو يتحدد أبتداءً من قيمة فيسولوجية أتخذت كنقطة البدء في القياس تسمى(BMR)

(Basal Metabolic Rate)

وهي قيمة مستمدة من الحد الحرج للطاقة اللازمة للمحافظة على حالة الشخص وهذا الحد الحرج للطاقة يساوي 1.5 من BMR ، فاذا أمد الجسم

بطاقة أقل من 1.5 ، فأن الشخص غالباً ما يعاني من سوء تغذية بمعنى أذا قلت السعرات عن ذلك فأن للغذاء لايعتبر كافياً للمحافظة على الحياة .

بما ان الحاجة للغذاء تتمثل الى الحاجة لسعرات وبروتينات ودهون وفيتامينات ، قدر الحد اللازم لتمتع الفرد بمستوى غذائي معقول كماً وكيفاً بعدد 2500 سعرة ونحو 70 غم بروتين فيها 30 غم حيواني في الدم ، وهو يتوقف على نوع العمل ، الظروف المناخية ، السن ، الجنس ، المستوى الحضاري والنمط السائد عندنا أستهلاك زائد في جانب الحبوب والسكر ، والنقص في جانب اللحوم والبيض والسمك والالبان .

أحتياجات الفرد اليومية من
المواد الغذائية لحصوله على 2500 سعرة / يوم

الحبوب	374	غم / يومياً
درنات	44	غم /يومياً
سكر	50	غم / يومياً
بقول ومكسرات	47	غم / يومياً
خضر وفواكه	397	غم / يومياً
لحوم	68	غم / يومياً
بيض	25	غم / يومياً
سمك	15	غم / يومياً
البان	307	غم / يومياً
دهون وشحوم	30	غم / يوميا

الجدول أعلاه يوضح أحتياجات الفرد اليومية من المواد الغذائية المختلفة اللازمة لحصوله على 2500 سعرة / يوم وهو الحد اللازم لكي يتمتع الفرد بمستوى غذائي مقبول .

والسعرات المقابلة ل 1.2 BMR وهو الحد الادنى الحرج الذي يعتبر أن الغذاء غير كافي للمحافظة على الحياة وهو بحدود 1500 سعرة مقابلة .

أن البروتين ، الطاقة مهم وصل المتوسط الحالي 69 غم منها 24 غم من مصدر حيواني وتصل هذه المعدلات في البلدان المتقدمة الى 95 غم من مصدر حيواني و 56 غم من مصدر نباتي على التوالي حسب أحصائيات 1974 .

يصل متوسط أستهلاك المواطن العربي من الغذاء حوالي 2259 سعرة حرارية / يومياً ومن الكساء الى 3.3 كيلو غرام سنوياً ومن المساحة السكنية الى 6.01م^2.

الا أن هذه المتوسطات تخفي داخلها تفاوتات كبيرة بين مستويات الاستهلاك الفردي من دولة الى أخرى في الوطن العربي حيث تتحقق أعلى مستويات هذا الاستهلاك في كل من ليبيا ، البحرين ، قطر ، الكويت ، والامارات العربية .

بينما تصل الى أدناها في كل من موريتانيا والصومال واليمن ، أما في العراق فكان المعدل 2373 سعرة / يومياً و 3.2 كيلو غرام / سنة متوسط الكساء الفردي وتوسط نصيب الفرد من المساحة السكانية 7.3 متر مربع . في حدود متوسط 1972 – 1975 .

وبالطبع يختلف هذا المعدل داخل القطر الواحد حسب توزيع الدخول .

وانماط للاستهلاك السائدة ، وبالنسبة لكافة الفئات الدخل يرتفع مستوى أستهلاك الفرد من السعرات الحرارية في الريف عنه في الحضر والمدن الكبرى [6]

وأن معدل أستهلاك الفرد العربي من الالياف النسيجية وصلت في ليبيا الى 12.9 كيلو غرام سنوياً مقارنة في الولايات المتحدة الامريكية حيث وصلت الى 24.9 كيلو غرام سنوياً حسب أحصائيات 1973

---

[6] الدكتور محمد دويدار واخرون / أستراتيجية الاعتماد على الفرات الناشر / منشأة المعرف بالاسكندرية / 1980 محمد نور الدين ، سلوى العنتري ، غادة الحفناوي

وفي فترة الحصار الغاشم على قطرنا ، وعند النقاش مع اللجان المختصة في مجلس الامن للوصول لاتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء ، حاولت لجنة أن تضع الحد الادنى المقبول كما يأتي :-

المادة	حصة الفرد اليومية			الحصة الشهرية كغم
	كمية / غم	عدد السعرات	بروتين / غم	
طحين	246	861	20.2	7.380
رز	100	355	8	3.000
سكر	90	360	.	2.700
شاي	5	12	.	0.150
زيوت	30	270	.	0.900
حليب	25	176	9.2	0.750
بقوليات	24	86	5.4	0.720
لحم	50	133	8.5	1.500
بيض	20	28	2.3	0.600

ولكن هذا البديل لم يتحقق وأستعيض عنه ببديل أخر ، وكان الاعتراض أن حصة الطحين قليلة جداً أذ وصل معدلات أستهلاك الحنطة للفرد الواحد أكثر من 14.8 كغم شهرياص للفرد بمعدلات أستهلاك سابقة في العراق ، وتم طلب أضافة مواد اخرى لموازنة الحاجة الى بعض السلع للاطفال والمرضى ولكن لم يتحقق ذلك كله وأستعيض عنه بالبديل الاني الذي لم يتسلمه المواطنون في أغلب الاشهر بعد تنفيذ الاتفاق وحسب الحصص المقرة بعد مرور سبع سنوات من الحصار في نهاية عام 1997 وبداية عام 1998 .

الحصة حسب البطاقة التموينية في عام 1987 – 1988

المادة	توزيع أول	توزيع ثاني	توزيع ثالث في كانون الثاني 1988
الطحين	7		9 كغم
الرز	1.5		2.5 كغم
الزيوت	0.700		1 كغم
سكر	1		2 كغم
شاي	70 غم		100 غم
حليب أطفال	7 علب		4 علب كل علبة 450 غم
بقوليات	-		حمص 250 + 750 غم عدس
تايد (مساحيق)	150 غم		250 غم
صابون	2		2.5 صابونة (قطعة)
ملح	-		150 غرام

وأصبحت البطاقة التموينية لاتمنح سوى 1000 الى 1200 سعرة يومياً في سنة 1996 ، وأريد أقتراح ايصالها ببدائل متعددة الى 2030 سعرة يمكن زيادتها تريجياً الى قياس العالمي المتوسط المقترح 2800 سعرة حسب مذكرة التفاهم في نيسان 1996 .

حيث تم ضخ النفط في 1996/12/10 وقد نوقش بديل أخر طرح ما يأتي :-

ت	المادة	الكمية
1	طحين	800 غم
2	الرز	160
3	السكر	40
4	الشاي	5
5	دهن	35
6	معجون	30
7	عدس	25
8	حليب مجفف	15
9	جبن	5
10	مربى	5
11	فاصوليا جافة	80
12	ملح	25
13	تايد	12
14	صابون	22
15	نشأ	4
16	حمص	10
17	حليب طازج	150
18	دجاج	200
19	او لحم غنم	200
20	او لحم عجل	200
21	او سمك	200
22	بيض	1

أن المعدلات أعلاه تظهر مدى أعتماد النفط على الاستيرادات وضخامة هذه الكميات وأوزانها ، والصعوبات التي تتطلبها عمليات الاستيراد ، والنقل ، والخزن والتوزيع ، فالحاجة تتطلب على أفتراض أستيراد كامل هذه الكميات كمعدل متوسط ما ياتي للاستيراد :-

الحنطة	3.000 مليون طن سنوياً
حبوب علفية	1.000 مليون طن سنوياً
الرز	600 مليون طن سنوياً
السكر	900 مليون طن سنوياً
معجون طماطة	150 مليون طن سنوياً
الزيوت النباتية	300 مليون طن سنوياً
الشاي	65 مليون طن سنوياً
مساحيق غسيل	120 مليون طن سنوياً
شلفات حلاقة	500 مليون شلفة حلاقة
الدجاج	75 الف طن
لحوم حمراء	100 الف طن
البيض	25 – 30 مليون بيضة
حليب اطفال	20 الف طن
الحليب المجفف	50– 70 الف طن
حمص	50 الف طن
العدس	50 الف طن
الفاصولياء	50 الف طن

وقد وصلت المواد الغذائية وحدها الى مايقارب (5) ملايين طن مسوردة سنوياً .

ولايشمل ذلك الدواء وكمياته الحجمية والوزنية الكبيرة أضافة الى السلع والمواد الاخرى التي تمثل الحالات الانسانية والاجتماعية التي تتطلبها الحاجة الضرورية وهذه مقارنة الكمية للاستيرادات الاولية الاساسية الاولية من الناحية الكمية وفقط لاهم المواد الغذائية، تظهر لنا تعقيدات الاعتماد على الاستيراد في مجملها ، أضافة الى أعتماد بعض الصناعات الاساسية والاولية والغذائية الى مواد أولية ومستلزمات أنتاجية أساسية لانتاجها وخاصة الصناعات الغذائية ، مما يضاعف حجم المشكلة وتعقيداتها من الناحية الكمية والوزن والخدمات التسويقية ، وتوفير المخازن الاعتيادية والمتخصصة والمبردة والمجمدة ووسائل المناقلة والنقل والتوزيع ، أضافة الى توفير العملات الصعبة لها .

ولأجل توضيح ضخامة هذه العمليات تعرض الجداول الاتية التي تخص الخدمات التسويقية للقطاع التجاري :-

1- جدول طاقات الخزن

2- جدول تطور مجموع قيمة المخزون للمنشأت المسوقة

3- الطاقة الانتاجية لمعامل الطحين في العراق

4- عدد الوكلاء القطاع التجاري الاشتراكي

ما يعطيه الكيلو غرام الواحد من المواد الغذائية الاساسية من السعرات والبروتين والدهون

السلعة	عدد السعرات	البروتين غم	الدهون غم
الحنطة	3640	109	11
الرز	3600	67	7
الذرة	3600	93	40
الشعير	3460	90	14
بطاطا	700	17	1
السكر	3870	-	-
عصير مركز	3100	-	-
لوبياء	3430	334	20
عدس	3460	242	18
خضراوات	220	14	2
لحم العجول	1630	149	110
لحم الغنم	2140	119	211
لحم البقر	2250	147	180
بيض	1440	110	104
حليب	650	35	35
سمك	690	115	22
دهن نباتي	7160	6	810
دهن حيواني	8840	-	1000
التمور	3780	6	-
الحليب المجفف	5000	262	-

(*) وزارة التجارة / مجموعة بحوث الاستهلاك وتقدير الطلب

مقترح مخطط غذائي مستهدف للقطر العراقي

الكســـاء

يصل متوسط الاستهلاك الفردي لمنتجات الكساء في الدول العربية الى (3.2) كيلو غرام سنوياً ، ويتميز الخط العربي لاستهلاك الكساء قسمين:-

الاول :-

هو تفضل المنسوجات القطنية على غيرها من منتجات الكساء وتصل نسبتها الى 57% في المتوسط يليها في الاهمية منسوجات الالياف الصناعية 20% على حين ينخفض معدل أستهلاك المنسوجات الصوفية 4% في المتوسط الاخر الذي يعكس طبيعة المناخ السائد في مظم الدول العربية الذي يتميز بارتفاع درجة الحرارة .

الثاني :-

تفضيل المنسوجات بوجه عام على الملابس الجاهزة ، ومنتجات التريكو حيث لاتتجاوز نسبتها الى اجمالي الاستهلاك من منتجات الكساء 13% ، 6% على التوالي .

مما يمكن أرجاعه الى العادات والتقاليد السائدة التي تفضل شراء الاقمشة وتولي تفصيلها للحصول على الملابس من النوع المطلوب.

الاستهلاك العربي

أقمشة وطنية	248.5	الف طن	58%
أقمشة صوفية	19.2	الف طن	4%
أقمشة الياف صناعية	99.4	الف طن	20%
أجمالي	403.1	الف طن	81%
تريكو	31.6	الف طن	6%

ملابس جاهزة	62.9	الف طن	13%
أجمالي الاستهلاك	497.6	الف طن	19%

أن متوسط الاستهلاك الفردي العربي في الكساء الذي يصل 3.3 كيلو غرام سنوياً يعتبر منخفضاً الى حد كبير بالمقارنة بالمتوسط الفردي على متوسط العالم من الولايات المتحدة الامريكية 24.9 كغم وفي انكلترا 16.8 كغم وفي اليابان 19.8 كغم وفي أستراليا 15.0 كغم وفي السويد 20.6 كغم وفي ليبيا أكثر من 12 كغم وفي سوريا 7.2 كغم وفي العراق يصل الى 4.3 كغم سنوياً .

السكـن

هنالك بعض الشروط الهامة اللازم توافرها بأي سكن كي يصبح ملائماً لسكن الانسان لعل اهمها :-

1. القدرة على حماية الانسان من تقلبات العوامل المناخية .
2. توفر بعض التجهيزات الاساسية والضرورية لحياة الانسان اليومية كمياه الشرب النقية ، والكهرباء ، ودورات المياه وطرق صحية لتصريف المياه ، الحمامات .
3. توافر سطح سكني معقول ينتج للانسان حرية التنقل والقدرة على ممارسة انشطته المختلفة داخل المسكن .
4. توفر مركز للخدمات الاجتماعية المختلفة (سوق ، مدارس ، مستوصف....)

والوضع العام للسكان في العالم العربي سيء أو يتضح أن هناك حوالي 7.2 مليون ((مسكن)) لاتتمتع بمواصفات السكن المناسب أي ما يمثل أكثر من 30% من جملة الرصيد القائم للمساكن عام 1975 . وتقديره 23.961 مليون مسكن .

لاتتجاوز نسبة المساكن المجهزة بمياه الشرب النقية 53.5% كمتوسط ولاتتعدى المجهزه بالكهرباء عن 34.8% ، كما ان 51.5 % من اجمالي المساكن يفتقر الى دورات مياه خاصة أو مشتركة كم يفتقر 95% منها الى وجود حمام خاص أو مشترك .

وفي الريف التدهور أكبر واكثر من المدينة من الضروري تركيز فكرة أن المسكن يعتبر من أحدى مفردات مستوى المعيشة شانه في ذلك شأن الغذاء والكساء تماماً ، وعلى الرغم من الاختلاف حول المكونات الاخرى التي تدخل في هذا المستوى ، وقد تمت أضافة الى السلع المادية أخرى خدمية مثل التعليم الصحة والمواصلات والامان الاجتماعي وسيادة المساواة والمفاهيم القانونية ((العدالة)) ولكن هذه الامور المهمة تخرج من موضوع كتابنا الذي يختص بالحاجات المادية فقط .

بغض النظر عدم الاتفاق على ما يمكن أن يسمى الحدود الدنيا والعليا للمستويات المعيشية نفسها ، غير أن ما هو أشد ضرورة من ذلك هو توفر فرص العمل , وقيام المواطن بالعمل الذ يحقق له الحصول على دخل يغطي حاجاته الاساسية وتكون موارده الدخلية تغطي أنفاقه لأشباع هذه الحاجات .

ومن المعاني التي تغطي هذا المستوى هي :-

أ-الماوى :- وهو يعتبر من المفاهيم القديمة المستخدمة لتحديد المسكن ويعني ذلك المكان الذي تتحقق فيه الحاجات الاساسية الجسديو ورعاية الطفل وحفظ الممتلكات ، وتوفير مكان صحي يحمي العائلة من التقلبات الجوية ، ويوفر لها أقامة العلاقة الاسرية بظروف جيدة .

ب– الحماية :– وهو المعنى الذي يتحقق من خلال أعتبار المسكن أحد مصادر الامن الذاتي للاشخاص الذي يدرأ عنهم المخاطر أي كان نوعها ويمنح السكات فيه شعوراً بالانتماء للمجتمع .

ج – المرافق و الخدمات الاجتماعية :– وهو المفهوم الذي تقيم العلاقات المتكاملة بين قطاع الاسكان من جانب وبين القطاعات الاخرى من جانب أخر ، والخدمات العامة التي تكفل أستمرار الحياة في مستواها اللائق التي تطور الفرد والاسرة والمجتمع ، وتربط بينهما .

د – جزء من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وهو المعنى الحديث الذي يتطرق الى الوحدة المنزلية ، بحيث تتم عملية أنشاء الدور وتنظيمها في أطار الخطة العامة للبلاد ، فلذك برزت المشروعات السكنية المتكاملة التي تتوفر لها كل الخدمات العامة ومختلف الامور الاساسية المادية . وانواع الخدمات الاجتماعية التي يحتاج اليها الافراد لتكوين المجتمع الانساني المتطور [7]

[7] د. أسماعيل ابراهيم الشيخ درة / أقتصاديات الاسكان سلسلة عالم المعرفة / المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب / الكويت العدد 127 سنة 1988 .

الاسرة المجهزة وحداتها السكنية بالخدمات الاساسية

حسب البيئة والمناطق لسنة 1988 بنسبة مئوية

المنطقة	كهرباء	هاتف	ماء خام	سيفون بالمرافق الصحية	شوارع مبلطة	أمكانية الحصول على سيارة
شمالية	98.8	20.2	4.5	21.8	53.9	89.7
وسطى	96.5	20.3	7.6	13.9	45.1	85.1
جنوبية	96.2	13.9	6.2	17.3	40.6	81.0
بغداد	100.0	55.9	22.5	42.0	93.9	94.4
جميع المناطق	97.9	28.1	10.3	23.7	58.9	88.0

المجموعة الاحصائية 1990

مجموع حضر وريف جميع المناطق

توزيع الاسر حسب مادة البناء المستخدمة في بناء الوحدات السكنية والبيئة والمنطقة لسنة 1988 بنسبة مئوية

المنطقة	طابوق	حجر	كتل بلوك	كتل بناء جاهز	طين	اخرى	المجموع
شمالية	13.3	31.5	39.7	0.6	14.9	0.0	100.0
وسطى	60.0	10.5	16.9	1.3	10.9	0.4	100.0
جنوبية	58.1	0.9	20.9	0.1	19.0	1.0	100.0
بغداد	96.3	0.9	2.0	0.4	0.4	0.0	100.0
جميع المناطق	56.6	11.8	19.8	0.7	10.8	0.3	100.0

المجموعة الاحصائية السنوية لعام 1990

المبحث الثالث

فجوة الطلب الفعال

Gap of effective demand

إذا أزداد اجمالي الطلب على صافي الموارد المتاحة فأن مقدار الفائض يمثل طلباً لا يقابله موارد مادية ((سلع وخدمات)) وبنسبة هذا الفائض الى اجمالي الطلب ، نحصل على نسبة الطلب الفائض الى أجمالي الطلب والذي يسمى ((بفجوة الطلب الفعال)) والتي هـي سبب مهم في أرتفاع المستوى العام للاسعار .

كان هناك فجوة في الطلب الفعال تتراوح معدلها 16% من اجمالي الطلب الكلي 1963 – 1978 ، ولد أن زيادة أجمالي الطلب المحلي عوض عنه بزيادة الناتج المحلي وزيادة الاستيرادات لسد فجوة الطلب ، حيث ساهمت زيادة الاستيرادات في سد الطلب المحلي ما أستبعد تضخم الفجوة بشكل كبير .

وتعود زيادة الاستيرادات الى زيادات ايرادات النفط .

والطلب الكلي هو مقدار الانفاق النقدي على الانتاج الحقيقي الجاري ،وقد يزداد هذا الطلب أو الانفاق النقدي بأسرع من نسب زيادة الانتاج الحقيقي ، فتحدث فجوة الطلب الفعال ، وهذا ما حصل في القطر خلال سنة 1970 – 1984 حيث حصل فائض في الطلب طيلة الفترة .

وكان معدل النمو المركب لفائض الطلب بنسبة 16.3% سنوياً وهذا على معدلات نمو الرقم القياسي لاسعار المستهلك ، وأسعار ناتج القطاع المحلي الاجمالي ، وأسعار وحدة التكوين الرأسمالي .

أن الناتج القومي الصافي بالاسعار الثابتة قد انخفض من 6939.8 مليون دينار عام 1980 الى 3116.7 مليون دينار عام 1984 ، بسبب الحرب مما ترك أثراً على الفائض الاقتصادي والانتاج والانتاجية .

فجوة فائض الطلب على السلع ، أو فجوة بين العرض والطلب السلعي ظاهرة سلبية في الاقصاد العراقي حيث كان يعاني من قصور في العرض السلعي بقيمة (506.9) مليون دينار عام 1975 ، أرتفعت الى (3008.7) مليون دينار عام 1980 وبنسبة 493.5% وبمعدل نمو مركب (42.8%) سنوياً .

أن الضغوط التضخمية في الاقتصاد العراقي يقود الى برامج الاستثمار الواسعة والطموحة ،بغية تجاوز فجوة التخلف وأختصار الزمن اللازم لذلك مع تخلف جهاز العرض ومحدودية مرونته للاستجابة لضغط الطلب المتزايد ،وان ضغط الطلب الناتج من الزيادات الكبيرة في عنصري الاستهلاك الحكومي والخاص ، والناجم عن زيادة دخول المواطنين ورفع المستوى المعاشي .

أن الانفاق الاستثماري الحكومي من اكثر المتغيرات تأثيراً في نشوء معدلات التضخم في العراق خلال الفترة الاولى 1973 – 1978 ، وقد ساهم هذا المتغير بـ 3.2587 من أصل المعدل التضخمي السنوي والبالغ 11.9 درجة سنوياً أي يعزى اليه 27.38% من اجمالي التضخم السنوي [8].

[8] عصام محمد عبد الرضا الجبوري – رسالة ماجستير / جامعة بغداد /1993 .
دراسة قياسية للتضخم والعوامل المؤثرة فيه في العراق1963– 1978

أن الاستهلاك الخاص من السلع والخدمات المختلفة يتقرر عادة في ضوء مرونات الطلب لهذه السلع وتقدير مستوى الاستهلاك الخاص موزعاً على القطاعات الاقتصادية ولكن لم يتحقق نجاح كامل في هذا المجال وعلى الاقل في السلع الاستهلاكية ،كذلك الحال في تحديد معدلات النمو في الاستهلاك الحكومي على مستوى سنوات الخطة .

أن الخطط الاستثمارية , والتسارع في تنفيذها منذ خطة التنمية الكبرى منذ عام 1973 ، وقد ادى الى نتائج أيجابية مهمة مركزية كثيرة ، ولكن في نفس الوقت ادى الى ظواهر سلبية من خلال الاخلال في توازن الخطط ، وفي أرتفاع معدلات الطلب ، ومحدودية العرض ، رغم توسع الاستيرادات لكثير من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية . والى عدم تلائم وتوازن كل ذلك مع المرتكزات الاقتصادية والخدمية . وعدم توفر الطاقة العمالية المحلية .

لقد أرتفع الانفاق الاستهلاكي بمعدل نمو سنوي مقداره 21.1% وان الرقم القياسي العام للاسعار في القطر أرتفع منذ عام 1974 ولغاية عام 1980 بمعدل 17.3% .

ساهم الانفاق الاستهلاكي الخاص بـ 2.8 %درجة سنوياً في نشوء التضخم وفقاً للمرونة التضخمية للانفاق الاستهلاكي الخاص والبالغة 0.34 منذ 1963 – 1978 وكذلك عرف النقد سبب في نشوء 2.2% درجة سنوياً لنفس الفترة [9].

لقد وصل فائض الطلب عام 1979 الى (7.332.4) مليون دينار أرتفع عام 1984 الى (16.531.7) مليون دينار بسبب أنخفاض الناتج القومي الصافي والضغط على القيمة امضافة بسبب أستمرار الحرب حيث كانت الفجوة عام 1980 (3008.7) مليون دينار على السلع .

[9] عبد الامير محمد العكام 1990– رسالة ماجستير للفترة من 1968– 1988 مقدمة الى معهد الدرسات القومية والاشتراكية تحليل دور الاسعار والسياسة السعرية في العراق .

المبحث الرابع
الفجوة التضخمية
وأتجاهات الاسعار

أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد أرتفع من 100 عام 1986 الى 164.9 عام 1976 ، مما يعني أن القدرة الشرائية للدينار قد انخفضت بنسبة 64.9% مقارنة بقوته الشرائية لعام 1986 ، وان النسبة النمو السنوي المركب للاسعار خلال نفس الفترة قد بلغت 6.6% .

لقد أرتفع المستوى العام للاسعار بنسبة 150% عام 1986 مقارنة بعام 1977 وبمعدل نمو سنوي مركب 10.8% ، وكانت وراء هذه الزيادات السنوية للمستوى العام للأسعار ، أرتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة 165% عام 1982 مقارنة مع عام 1981 . والفواكه والتمور بنسبة 216.20% واللحوم والاسماك والبيض بنسبة 275.4 والخضروات بنسبة 207.7% والماكولات الجاهزة بنسبة 185.3% .

معدل النمو السنوية المركبة للرقم القياسي

الفترة	لاسعار المستهلك %
1968 – 1963	%1.5
1976 – 1968	%6.6
1986 – 1977	%10.8
1986 – 1968	%8.8

لقد تطور الانفاق العام والذي انعكس أثره على الانفاق الخاص وبالتالي على زيادة الطلب على النقود الذي أدى لتطور العرض النقدي بمعدلات تفوق معدلات نمو الانتاج الحقيقي كما أثر التضخم على تطور القطاعات الاقتصادية بشكل متفاوت ، وكان التميز لجانب تطور قطاع الخدمات والتشييد والبناء على حساب باقي الانشطة الاقتصادية الانتاجية ، فهناك تحول للموارد والعناصر الانتاجية والعمل من الانتاج الزراعي والصناعي الى قطاعات الخدمات والادارة والسياحة والنقل .

وظهور التركز الحضري والتركز في المدن على حساب الريف واختلال في عملية توطين وتوزيع السكان والانشطة . وفي امكانيات النمو داخل هذه القطاعات ، وفي خلق فرص عمل . وأبتعاد قوة العمل عن الاعمال الانتاجية وتفضيلها أعمال الخدمات والادارة . وتضخم الجهاز الاداري .

[10]ولعل القطاع الزراعي كان أكثر القطاعات التي تعاني من هذا الاختلال .

لقد بلغ معدل التضخم السنوي خلال الفترة 1975 – 1981 حوالي 14% وهي نسبة مرتفعة أذا ما قارناها بمعدل التضخم السنوي في العراق للفترة من 1972 – 1973 الذي لم يتجاوز 5.6% وذلك لزيادة حجم الانفاق الاستثماري منذ عام 1974 بعد تعديل أسعار النفط الخام .

أن الضغوط التضخمية التي ظهرت خلال الفترة (1970 – 1983) أثر سلباً على انتاجية الاستثمار وعلى مكونات الادخار القومي .

ويبين لنا تطور الارقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق للفترة 1975 – 1981 ذلك بوضوح .

---

[10] الضغوط التضخمية في العراق قبل واثناء الحرب / دراسة في الاسباب والاثار

د. خزعل مهدي الجاسم

تطور الارقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق

1981 – 1975

(11)

100 = 1975

أسعار المستهلك عام 1975 = 100

81	80	79	78	77	76
198	166	143	129	123	113

[11] تقييم مسيرة التخطيط في العراق / دراسة رقم 88 / وزارة التخطيط / المعهد القومي للتخطيط .
التضخم في الاقتصاد العراقي 1983 / وزارة التخطيط

الرقم القياسي لأسعار الجملة ولآسعار المستهلك في أسواق مدينة بغداد

السنة	اسعار الجملة	اسعار المستهلك
1939	100	100
1950	475	491
1960	481	525
1970	604	651
1971	643	675
1972	618	710
1973	646	744
1974	727	807
1975	803	822
1976	895	974
1977	954	1049
1978	1004	1078
1979	1066	1174
1980	1168	1297

أرتفع الرقم القياسي لأسعار البيع بالجملة من 100 عام 1968 الى 425.1 عام 1986 ولذلك فقد سجل زيادة في أسعار البيع بالجملة مقدارها 325.3% لهذه الفترة .

ويؤشر ذلك أنخفاضاً لنفس النسبة في القدرة الشرائية للدينار في أسواق تجارة الجملة والاستثمار .

ورغم أن أسعار منتجات القطاع العام ومبيعاته مثبتة مركزياً وفق أسس سعرية ثابتة ومنذ عام 1970 ، وبوشر بالتسعير المركزي لبعض منتجات ومبيعات النشاط الخاص الصناعي والتجاري وكذلك المنتجات الزراعية والفواكه والخضر ، ولكن هذا لم يساعد كثيراً على كبح القوى التضخمية الناتجة عدم التوازن العرض مع الطلب ، وتأثير ذلك علنا لاسعار .

لقد قام الجهاز المركزي للاحصاء بأصدار ثلاثة سلاسل للارقام القياسية لاسعار المستهلك وأختلفت مكونات المجموعة السلعية ليس فيما بينها وحسب ، بل مع التبويب السلعي لبحوث ميزانية الاسرة ، اذا ان الارقام القياسية لأسعار المستهلك وكذلك نسب التضخم هي اعلى مما تعكسه الارقام القياسية لبعض المجاميع السلعية .

يلاحظ أن الارتفاع الاسعار بدأ منذ عام 1969 بنسب معتدلة حتى عام 1974 ، أذ بدأ بالارتفاع الحاد والمفاجيء على أثر التوسع في الانفاق الحكومي الاستثماري والاستهلاكي ، بعد أرتفاع الدخل القومي ، أثر زيادة في العوائد النفطية وتصحيح أسعار النفط وأستمرت بالتصاعد .

أن المعدل النمو السنوي المركب للاسعار قد سجل 8.8% بالنسبة للاسعار المستهلك و 8.4% بالنسبة لاسعار البيع بالجملة ، للفترة من عام 1968 حتى عام 1986 .

أن أسعار المواد الغذائية تلعب دوراً حاسماً في الارتفاع المستمر في المستوى العام للاسعار لانها تشكل 50% من تقريباً السلعة الاستهلاكية للاسرة العراقية .

كما كشفت ثلاثة بحوث لميزانية الاسرة العراقية التي أجريت خلال الاعوام (61 ، 71 ، 192،179 /) ولانها شكلت نسبة 70.5% من الاوزان للرقم القياسي لأسعار الجملة و 50% من أوزان الرقم القياسي لاسعار المستهلك .

وفي ظروف الحصار والتوقف الكلي من تصدير النفط وبقية الصادرات ، وعدم تحقق أي موارد من النقد الاجنبي ، كان كل ذلك عاملاً مهماً الى طرح نقد بدون أحتياط ،

وخلخلت هيكل الاسعار بشكل كلي ، وحدثت طفرات غير معقولة وخيالية بالاسعار وقدرة السلع والخدمات ، وقد وصلت الى أعلى مستوياتها في كانون الاول 1995 حين بلغ معدل سعر صرف الدولار الواحد في الشهر المذكور بين (2662) دينار وحوالي (3000) دينار .

بعد أن كان الدولار الواحد يساوي (3.8) في بداية الحصار في شهر اب 1990 ، في حين كان سعره الرسمي لدى البنك المركزي العراقي الدينار الواحد يساوي 3.3 دولار أمريكي .

وبموافقة الدولة على بدء الحوار حول صيغة النفط مقابل الغذاء والدواء في 20 كانون الثاني 1996 أنهار سعر الصرف ووصل الدولار الامريكي الى (500) دينار عراقي.

ولكن سرعان ما بدأ يرتفع بصورة تدريجية وطفرات تصاعدية وتذبذبات مستمرة تكاد أن تكون يومية ، حيث أستقر لأشهر معدودة بحدود (1500) دينار للدولار الواحد سنة 1997/ 1998 مع طفرات مفاجئة ، خلقت الكثير من الاضرار والسلبيات والمخاطر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأحدثت أعداداً كبيرة من الوفيات قدرت لغاية 1997 بحدود 1.250 عراقي توفوا بسبب الحصار بينهم (600) الف طفل دون سن الخامسة حسب تقديرات (منظمة أصوات صارخة في البرية والتي تضم متطوعين أمريكيين) وحسبما نشرته جريدة الجمهورية في عددها الصادر 3 كانون الثاني / 1998 .

ثبت ان أسعار المنتجات المحلية هي أعلى من أسعر مثيلاتها المستوردة أزدادت أسعار السلع المستوردة خلال 1971 – 1974 بنسبة 18.9% سنوياً وعنا منها عام 1973 لبغت 478% وأقل نوعية وجودة ، ويرجع ذلك لأسباب اقتصادية عديدة أهمها أرتفاع تكاليف الانتاج ، وأنخفاض الانتاجية .

وكلما تطلب الامر التوسع في الانفاق الحكومي ، لجأت الدولة الى الاصدار النقدي، بمقدار عجز الايرادات عن مواجهة حجم الانفاقي ، وذلك بالاعتماد على فائض ميزان المدفوعات النهائي من العوائد النفطية .

ولكن الاصدار النقدي بعد الحصار أرتفع بشكل كبير وخطير وواضح وملموس يقابله أنعدام الصادرات النفطية أو انخفاضها الى حدود دنيا معروفة ومحدودة . وانتقاص الصادرات العراقية الاخرى ، والتي هي بالاساس و الاصل تكاد لاتذكر مما ولد ذلك سلبيات ومخاطر عديدة ، من أهم المظاهر التضخمية العالية جداً .

ولكن قبل الحصار كان الاصدار النقدي يتلاشى أثره التضخمي ويقلل من تأثيراته ووصل طرح سلع وخدمات مستوردة بالعملات الاجنبية المتاتية من ايرادات النفط ، ونشر الفجوة التضخمية ،أو تطرح في الاسواق سلع مستوردة تكاد أن تكون معادلة تقريباً لهذا الاصدار .

تجري تغطية للاصدار النقدي بـ 50% ذهب وعملات اجنبية و 50% قروض حكومية تشكل ديوناً عليها كحد أقصى ،وذلك بموجب التشريع النافذ ، اذ بامكان البنك المركزي العراقي اصدار النقد دون الاعتماد المباشر علىالعوائد النفطية .

ويلاحظ منذعام 1975 ، أخذت الزيادة أخذت الزيادة عن عرض النقد تأخذ أتجاهاً تصاعدياً لسبب زيادة الانفاق بشكليه الحكومي والخاص .

أن قصور العرض الحكومي الكلي من أنتاج القطاع الزراعي ساهم بنسبة 26.4% في رفع معدل الاسعار العام والقطاع الصناعي بنسبة 7.7% وقطاع التشييد والبناء بنسبة 33.7% والخدمات الاجتماعية بنسبة 13% .

وأظهرت الدراسات أن تكاليف التشغيل أرتفعت بنسبة 321% بالاسعار الثابتة لعام 1970 بسبب أرتفاع أسعار مستلزمات الانتاج بنسبة 213% ومعدل الاجر النقدي بنسبة 531% للارتباط الاول بأسعار السلع[12]

الصناعية الاستهلاكية وأدى أرتفاع أسعار مستلزمات الانتاج ((وقيمتها الكلية)) الى انخفاض في أنتاجية المنشأ الصافية ، أذ لازالت تعمل المشاريع القائمة بنسبة 49.2% من أنتاجها لعام 1988 مقارنة بعام 1968 .

---

[12] عبد الامير مجيد العكام 1990

تحليل دور الاسعار والسياسات السعرية في العراق 1968– 1988 رسالة ماجستير مصدر سابق